قريبا) وغلو المسيحيين في بعض معتقداتهم وتأليههم لنبيهم لا ينافي انهم مؤمنين به فلذا وصفهم الله تعالى بالايمان في هذه الآية كما وصفهم به في آيات أخرى كقوله تعالى (٥٧ : ٢٨ يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته) الآية . فلا منافاة بين الغلو في العقيدة و بين اصل الايمان " (المسائل بقية)

باب المناظرة والمراسلة

﴿ بحث العمل بالحديث وبحث التواتر ﴾

يقول حضرة الدكتور : أنا لا أنكر ما للأحاديث من الفوائد ثم قال ولكن ذلك لا يوجب العمل بها على المسلمين ولا يلحقها بالقرآن الشريف ـ الدين الذي يكفر منكره شيئان القرآن وما تواتر عن النبي (ص)

ونقول ان الله جل شأنه ارسل رسلا اوجب على عباده تصديقهم واتباعهم في كل ما أرسلوا به وليس من شرط الرسول ان يأتي بكتاب من عند الله ـ و بعبارة اخرى لم يقل احد من العقلاء بعد ثبوت رسالته انه يجب على الله ينزل عليه كتابا يقرأه او كلاما يتلوه بلفظه ـ بل عرفوا الرسول بأنه بشر أوحي اليه بشرع وامر بتبليغه سواء كان التبليغ والبيان بالقول ام بالفعل على ان القول مقدم على الفعل ومعرفة الشرع بالقول اكثر منه بالفعل والله جل شأنه لم يخصص طريقا ولا طرقا معينة لحملة الشرائع في تبليغها الى من نأى و بعد مكانا او زمانا ولم يذكر في موضع ما من اي كتاب من كتبه ان من رد ما بلغه من الدين بغير تواتر معذور ولم يقل ذلك احد من رسله او ممن يعول عليه من أتباعهم بل لم يشترط ذلك احد من البشر في شؤون دنياهم الاجتماعية

وانما مدار ذلك والله اعلم هو حصول التصديق بالنسبة الى خصوص من بلغه خبر ولم يقصر في البحث عن صحته وصدقه فحين تصديقه لا يجوز له رده وهذا هو

الذي دل الشرع والعقل عليه وعليه اتفق اهل الملل قاطبة وهذا مما نجلّ حضرة الدكتور عن مخالفته

بعث الله رسله مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس عليه حجة وهو لا يأمر بالمحال ولا يكلف نفسا الا وسعها فلو أوجب على الامم تبليغ كل مسئلة من شرعه بالتواتر وعلى المبلَّغين رد غير التواتر لكان ذلك تكليف ما لا يطاق مستلزماً للاشاعة الاديان ومعطلا لسائر المواصلات ومعاملات بني الانسان والله منزه عن ارادة ذلك فبطل اشتراط التواتر لنقل مسائل الدين

دل القرآن على ان من جاءته الحجة عن الله بتوسط رسله وردها جحدا أو مكابرة أو بماشا كل ذلك وداناه فقد كفر بالله وبرسله واستحق العقاب وشديد العذاب

ومن بلغته الحجة عن رسول من رسله حين وجوب طاعته في خصوص تلك المسئلة من طريق لا يردها في جميع شؤونه ولا ينكر صحتها بعد البحث والتنقيب ثم ردما جاء عن الرسول بتلك الطريق تشهياً فلا شك انه معاند ومكابر ومنابذ لطاعة ذلك الرسول وسواء كانت هذه الطريق متواترة او آحادية

فقول حضرة الدكتور ولكن ذلك لا يوجب العمل بها على المسلمين - يعني الاحاديث الصحاح الآحادي ولو كانت مشهورة ومستفيضة - ثم قوله « الدين الذي يكفر منكره شيئان القرآن وما تواتر عن النبي (ص) » يدل بل هو ظاهر في ان من انكر واجباً من الشرع فهو كافر ولذلك احتاط في انه لا يكون الشيء واجبا الا اذا نقل بالتواتر والحق ان التواتر ليس شرطاً في وجوب الخبر كما ان من أنكر ما دل عليه التواتر قد لا يكفر في بعض الصور بل قد لا يكفر من انكر بعض الواجبات عند غيره كما قد عرفت ان الحصر الذي ذكره غير مسلم وذلك لأن الشيء قد يكون متواتراً عند شخص دون شخص وقد يختلف معنى التواتر وشرائطه عند أناس دون أناس بل التواتر عند بعض الناس لا يفيد العلم وعند بعضهم في بعض صوره وعلى قول الجمهور يمكن ان يوجد تواتر في أمر ما ويعسر على بعض الناس معرفته وتحقق وقوعه في ذلك الامر بل يمكن ان يوافيه حمامه قبل ان يبلغ من ذلك مرامه والحق ان من انكر ما عرف وجوبه من دين الاسلام وصار ذلك معلوماً له ولو بخبر

الآحاد كفر وكذلك من انكر ماهو معلوم من الدين بالضرورة ولم يكن قريب عهد الاسلام اونشأ بعيداً عن العلماء كفر وان لم يكن منقولا بالتواتر المعروف عند التواتريه

نحن لا ننكر ان بعض أنواع التواتر يفيد العلم ولكن ننكر انحصار العلم الخبري فيه أو فيما باشر الشخص سماعه كما انا لا نسلم ان ماهو متواتر عند اناس يلزم ان يسلم تواتره الآخرون.

ان من رمى التقليد جانبا وتبرأ من التعصب المشوم وجعل الحق مطلبه والانصاف رائده ونظر في أقوال العقلاء من هذا النوع البشري نظر الناقد البصير علم علماً لا يعتريه شك ان كل ما وجد عندهم من الحق فهو مطابق أو مأخوذ مما جاء به المعصومون عليهم الصلاة والسلام، عن الخلاق فاطر الأنام، وحيث كان غرضنا في هذا المقام تحقيق الخبر المسند الى رسول الله (ص) ومايجب قبوله ومالا يجب نقول

العلم والطرق المؤدية إليه

الناس تكلموا على العلم وعلى الطرق المؤدية اليه فمنهم من شدد وضيق فلم يجعل إلى العلم سبيلاً غير ما أدركه بأحد حواسه وهذا مع كونه اهمالاً لأفضل ما امتاز به الانسان في اعلا مدارج انسانيته هو تعطيل لجميع الارتفاقات والتعاون على تحصيل أنواع العلوم المختلفة المواضيع اذ من المحال ان يقوم الفرد بتحصيل جميع العلوم التي قد حققها وعرفها جميع البشر — فهؤلاء المضيقون غاية معتقدهم تعرية الانسان عن أكثر العلوم والقضاء عليه بالوقوف دون مصاف كثير من الحيوان والبهائم لما عرف من ان إحساس بعضها أقوى من احساس الانسان. ومن نتائج مذهبهم المشوم ضياع وانحلال عرى التضامن الاجتماعي وارتفاع الوثوق من بين افراد الناس في أشد ضروراتهم — ولذلك ترى هؤلاء المضيقين من أكثر الناس تناقضاً في علومهم وأقوالهم وأفعالهم لأنه من المستحيل عليهم التزام مذهبهم الفاسد ومن تتبع علومهم وأقوالهم وأفعالهم في جميع شؤونهم وجدهم على جانب بعيد وفي غاية المناقضة لما أصلوه مما ذكرناه عنهم

ومن الناس من وسع بعض التوسعة لكنه أنكر حصول العلم من طريق الوحي

وهؤلاء هم الزنادقة المنكرون لوجود واجب الوجود أو المنكرون للنبوات وهؤلاء يؤول انكارهم الى تنقيصه تعالى شأنه المؤدي إلى نفيه المؤدي الى المحال في الضروريات والقدح في المشاهدات وكون الشيء فاعلا لنفسه أومفعولاً لغير فاعل

ومن الناس من طلب الحق وتبين له فساد قول هؤلاء وهؤلاء واجتهد في طلب الصواب فسلم بأكثر الطرق المؤدية الى العلوم لكنه أهمل بعضها لاشتراطه لها شروطاً يعسر أو يتعذر وجودها ومنه عدوى سرت اليه من مخالطة من تقدم ذكرهم من الملحدين السابق ذكرهم

فمن اشترط في وجوب قبول الوحي أي الشرع أو اعتبار الاخبار مطلقاً المشافهة والسماع أو بلوغه بالاجماع عملاً أو التواتر فقد نصب في طريقه العقبات ، واقام دونه سد المحالات ، وشرع في الدين مالم يأذن به الله ، ونحن نسأل حضرة الدكتور هل تشترط ذلك في جميع العلوم التي يشتغل بها الناس وفي جميع مايتعلق بشؤونهم الاجتماعية أم لا تشترط ذلك إلا بخصوص بلاغ الاحكام والمسائل الدينية ؟ انا لا أظن انه يلتزم ذلك في الأول ولئن التزمه فالواقع والمشاهدة ترده وهي أعدل حكم بل يلزمه من التناقض مالزم المضيقين السابق ذكرهم

إذا بطل في الاول اشتراط ذلك ففي الاديان كذلك لما قدمنا من تلازم القدر بالشرع فلا فرق يعتد به

وعليه فالذي دلت عليه الكتب والشرائع السماوية وهو ما عليه عامة البشر « فطرة الله التي فطر الناس عليها » - هو أن من ثبت لديه بخصوصه صحة خبر وصدقه وجب عليه قبوله وهو في حقه علم حين تصديقه (١) اللهم الا ان يكون الخبر ينتج ضررا على احد والخبر معلوم فسقه فيجب التبين والتروي حتى يظهر وينكشف حال ذلك الخبر وكذلك من بلغه الخبر عمن لا يعلم حاله والامر ماذكرناه وجب عليه التنقيب فان صح لديه ذلك الخبر من الطرق الذي يصحح بها مثله وجب عليه قبوله كما انه

(١) هذا ماقررناه في الرد على الدكتور صدقي (ص ٩٢٦ م ٩) وقد ذاكرناه منذ ايام في ذلك فرأيناه مال الى ترك اشتراط التواتر لان النبي كان يرسل الآحاد دعاة وعمالا فيقبل الناس منهم

يقبله في بقية شؤونه الدنيوية ولا يجوز له اتباع هواه والتشهي والترجيح بلا مرجح

لم يوجب الله علينا معشر المسلمين التقيد بما اسس بعض الناس بل نهانا عن التقليد واتباع الآباء وأوجب علينا النظر فما وافق ديننا الذي هو الدين المستحيل مخالفته للعقل الصحيح قبلناه وليس من العدل ان نترك ما الدينا من الحق ونقتصر على ما لدى المخالفين وان دل عليه ديننا اما ما خالف ديننا فلا شك انه مخالف للعدل والعقل وليس في الدين ولا في القرآن ولا في الحديث الصحيح ما يناقض ما دل العقل الصحيح عليه (١) ومن زعم ذلك فعليه البيان نعم في الدين اشياء لم تستقل بعض العقول لإدراكها وسببه ما قدمناه من تضييق بعض الناس وسد اكثر ابواب الطرق المؤدية الى العلم فاذا كمل لبعض الناس استعداده العقلي وصار انسانا بالمعنى الذي خلق لاجله فلا شك انه يدرك معلومات لا يكمل العقل الا بادراكها فعلى من لم يأت هذه البيوت من أبوابها ان يسأل اهل العلم (للكلام بقية)

شكر المنار على تأبين ذكاء الملك

رسالة جاءتنا من العالم الاديب بدائع نگار ميرزا فضل الله البيهقي مدرس العلوم الادبية في مدرسة طهران السياسية . ورغب الينا ميرزا محمد علي خان نجل صديقنا (رحمه الله) ذكاء الملك ان ننشرها في المنار فنشرناها شاكرين للاديبين فضلهما وهي

هو

جدير ان يؤذن في المنار معارف عنونت في المنار (٢)
وكنا في محاق الجهل دهرا بغرته سلخنا من سرار
سأجعل شكر منشئها دثاري واجعل مدحه ابدا شعاري

(١) المنار: صرح بهذا شيخنا الاسلام ابن تيمية وابن القيم وتصدينا لبيانه بما كتبه الثاني في أعلام الموقعين من التفصيل البديع (٢) لعل الأصل «معارف عنونت باسم المنار» او «عنونت في ذا المنار» فسقط لفظ «ذا» سهوا